مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

التحديات المعيقة لعملية بناء الدولة في ليبيا

Challenges hindering the state-building process in Libya

قريد عيدة*

جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (الجزائر)،

aidadoct25@gmail.com،

تاريخ إرسال المقال: 2022/09/03	تاريخ القبول: 2022/10/15	تاريخ النشر: 2022/12/01

* المؤلف المرسل

الملخص:

بعد مرور أكثر من 10 سنوات على تنحية نظام العقيد القذافي، بقي المشهد السياسي والأمني يتسم بالتذبذب واللاإستقرار ، خاصة مع التدخلات الخارجية المبنية على مصالح وحسابات الأطراف المتدخلة ودعمها لطرف على حساب طرف أخر ، وكذا انتشار أعداد كبيرة من السلاح ووصوله إلى أيادي الميلشيات والمنظمات الإرهابية وتدهور الوضع الأمني،وأيضا تأثير العامل القبلي المهيمن في ليبيا، باعتباره تركة نظام العقيد القذافي المتجذر بدرجة كبيرة في تركيبة المجتمع الليبي، كل هذه العوامل تشكل أهم التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة في ليبيا.

الكلمات المفتاحية : ليبيا، القبيلة ، انتشار السلاح، التدخل الخارجي ، بناء الدولة

Abstract

More than 10 years after the overthrow of Colonel Gaddafi's regime, the political and security scene remained characterized by volatility and instability, especially with external interventions based on the interests and accounts of the intervening parties and their support for one party at the expense of another, as well as the spread of large numbers of weapons and their access to the hands of militias and terrorist organizations and the deterioration of The security situation, as well as the influence of the dominant tribal factor in Libya, as the legacy of the regime of Colonel Gaddafi, which is deeply rooted in the composition of Libyan society, all of these factors constitute the most important challenges facing the state-building process in Libya.

Keywords: Libya, the tribe, the spread of arms, external interference, state building

مقدمة:

خلال العقد الأخير 2011-2021 مرت ليبيا بظروف أمنية وسياسية معقدة وخطيرة بعد القضاء على نظام القذافي، حيث شكلت التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية وكذا الاقتصادية عائقا أمام عملية بناء الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي الذي كانت ثورة 17 فيفري تصبو وتطمح إليه.ومن بين أهم تلك المعوقات التي وقفت في وجه عملية بناء الدولة هي التدخلات الخارجية بداية من تدخل حلف الناتو لإسقاط نظام القذافي إلى تدخلات الأطراف ذات المصالح سواء الاقتصادية أو الإستراتيجية، إضافة إلى تحديات داخلية أخرى.

فبعد انتهاء مرحلة تدخل حلف شمال الأطلسي بإسقاط القذافي ومقتله على يد الثوار، ووضع ليبيا تحت البند السابع، دخلت ليبيا مرحلة أصعب محفوفة بمعوقات أكبر، وليتحول التدخل الخارجي من دعم الثوار إلى تفكيكهم، ومن دعم الإرادة الشعبية إلى إقصائها.

وقد أبرزت التطورات الأخيرة مدى ضعف المجتمع المدني والسياسي الليبي (الأحزاب) بسبب استبداد فريد من نوعه. وما زاد الأمر سوءا تبلور خريطة سياسية جعلت من القوى المحلية والمناطقية لاعبا أول في المعادلة السياسية الجديدة. وتتمثل هذه القوى في المجالس المحلية، والتجمعات القبلية، والميليشيات المسلحة فتمكنت هذه القوى من زيادة قوتها ونفوذها في المناطق المسيطرة عليها، ومن التأثير المباشر في الاستقرار السياسي الليبي وعملية بناء الدولة في ليبيا.

من هنا ندرج إلى طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية: ماهي التحديات المعيقة للاستقرار السياسي وكيف تؤثر على عملية بناء الدولة في ليبيا ؟

منهج التحليل المعتمد:

في هذه الدراسة، استعنا بالمنهج الوصفي التحليلي لتوصيف وتحليل كل من التحديات الأمنية والاجتماعية والسياسية المعيقة للاستقرار السياسي،و كذا وصف كل من عملية بناء الدولة والاستقرار السياسي، التدخل الخارجي، وغيرها.إضافة إلى منهج دراسة الحالة الذي حاولنا من خلاله تحليل أهم التحديات التي تواجه الاستقرار السياسي وتعرقل عملية بناء الدولة في ليبيا من انتشار للسلاح، وزيادة أعداد الجماعات المسلحة والطابع القبلي الذي تتسم به الدولة في ليبيا وكذا ظاهرة التدخل الخارجي وما ترتب عن ذلك من تداعيات وانعكاسات على عملية بناء الدولة في ليبيا.

فرضيات الدراسة:

- تطيل التحديات الداخلية والخارجية من عمر الصراع في ليبيا ويعرقل عملية بناء الدولة فيها.
- التدخل الخارجي من أكثر العراقيل التي تواجه عملية بناء الدولة في ليبيا، نظرا لتحول ليبيا الى ساحة حروب بالوكالة للدول ذات المصالح فيها.

أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى التركيز على أهم التحديات الأمنية والاجتماعية والسياسية التي تقف عائقا أمام تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا والتوجه نحو إرساء الدعائم الأساسية والضرورية قصد بناء الدولة بعد سقوط نظام القذافي ودخول الدولة الليبية في فوضى سياسية وأمنية خطيرة. وكيف تؤثر هذه التحديات على عملية بناء الدولة في ليبيا.

المبحث الأول: التحديات المعيقة للاستقرار السياسي في ليبيا

سندرج في هذا المبحث إلى التعريف بمفهوم الاستقرار السياسي ومؤشراته، ثم ننتقل إلى التفصيل في التحديات الأمنية والاجتماعية والسياسية اللي تواجهها ليبيا منذ إسقاط نظام القذافي.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي

لقد عرف الفكر السياسي ظاهرة الاستقرار السياسي عبر مراحل تطوره المختلفة، وتناوله المحللون والمفكرون السياسيون منذ الحضارة الإغريقية.

حيث يعتبر الاستقرار السياسي من أكثر المفاهيم المعقدة والغامضة، وقد احتلت قضايا الاستقرار السياسي حيزا كبيرا من اهتمام المفكرين والعلماء والمحللين السياسيين منذ القدم. ويعتبر الاستقرار السياسي هدف جماعي تعمل من أجله كل الشعوب والأمم والدول، لأنه يعمل على توفير البيئة المناسبة للنمو والتقدم والتطور والازدهار.

إلا انه وبعد الحرب العالمية الثانية زاد الاهتمام به ، وظهرت المدارس ذات الرؤى المختلفة لدراستها، كما برزت الدراسات العلمية لها ، واتسع بالتالي مجال دراسة الاستقرار السياسي اتساعا كبيرا ليغطي أغلب القضايا المثارة في مجال العلوم السياسة عموما ، ونظم الحكم والتنمية السياسية على وجه الخصوص.

الفرع الأول: ماهية الاستقرار السياسي

يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار وصفته السياسية، وكلمة الاستقرار في اللغة العربية مأخوذة من استقر ، يستقر ، استقرارا ، وقد اشتق مصطلح الاستقرار من القر ، حيث يعرفه لسان العرب على انه القرار في المكان ، أي القرار والثبات فيقول المولى عز وجل في محكم تنزيله، بعد بسم الله الرحمان الرحيم " ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار" أي ما لها من ثبات[1].

ويقول في سورة غافر الآية 39 بعد بسم الله الرحمان الرحيم "يا قوم إنما هذه الحياة متاع وان الآخرة هي دار القرار" بمعنى أن الآخرة هي محل الإقامة ومنزل السكون والاستقرار، ويقول أيضا في نفس السورة الآية 64 بعد بسم الله الرحمان الرحيم " الله الذي جعل لكم الأرض قرارا والسماء بناءا .....أي أن الأرض قارة ساكنة مهيئة لكل مصالح البشر يستقرون فيها ويتمكنون من حرثها وغرسها والبناء فوقها والإقامة فيها[2].

إن هذا المعنى الذي يفيد السكون والثبات والاستقرار، في القران الكريم أو في قواميس اللغة العربية أو عند المفكرين العرب ، لا يختلف عن المعنى الذي ورد في مختلف القواميس الأجنبية أو التعاريف التي وردت بشأن مفهوم الاستقرار، فالقاموس الفرنسي لاروس Larousse يرى أن صفة الاستقرار تعني بقاء الحالة أو الوضعية على حالها، أي على ما هي عليه، بمعنى وجود حالة من التوازن المستمر[3] .

وقد اصطلح على الاستقرار السياسي في العلوم الاجتماعية على ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغير فجائي أو جذري، بمعنى عدم حدوث تغيير مقصود من قبل المجتمع نفسه أو من خارجه يقوم بتغيير النسق وتوازنه مما يفقده حاله فيخرج إلى حالة الثبات أو الاستقرار الذي كان عليه إلى حالة عدم الاستقرار[4].

الفرع الثاني: معايير الاستقرار السياسي

إن المعايير العملية لدراسة الاستقرار الداخلي لدولة ما، والمقاييس التي يمكن اعتمادها للحكم على الواقع الداخلي لهذه الدولة بأنه واقع مستقر أو لا، هي في الحقيقة معايير ومقاييس عديدة ومتشعبة ومتداخلة، تشير إلى مدى استقرار كل من المجتمع ومؤسسات الدولة واستقرار العلاقة بينهما، وهي معايير[5]:

_ اجتماعية: تتمثل بمستوى التعاون والاندماج الفعلي بين مختلف فئات المجتمع ضمن مؤسسات المجتمع المدني والمجتمعات السياسية والثقافية والاقتصادية.

_ سياسية: كحس تمثيلي مؤسسات لمختلف فئات المجتمع، وايجابية العلاقة بين هذه المؤسسات.

يمكن أن يؤثر الاستقرار السياسي على الوضع الاقتصادي لدولة معينة بشكل مباشر وغير مباشر من خلال التحكم في التضخم كشرط أساسي وضروري للحصول على نمو اقتصادي ولا يفترض ذلك إلا بوجود استقرار سياسي ،و يعتمد الأداء الاقتصادي على الاستقرار السياسي ويعتمد الأخير على سلوك المتغيرات الاقتصادية الرئيسية. النمو الاقتصادي ، عدم المساواة في توزيع الدخل ، التضخم ، مستويات الفقر وكذلك قرارات السياسة النقدية بالإضافة إلى بعض المتغيرات الاجتماعية التي تؤثر على الاستقرار السياسي[6].

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي في ليبيا

تمر دولة ليبيا اليوم بمرحلة فارقة من عمرها، وعمر ثورة فيفري 2011 فيها، فبعدما اعتمدت حكومة الوحدة الوطنية أخيراً عبر مراحل حوارية وتوافقية، كان لزاماً عليها العمل على استقرار الدولة سياسياً ومجتمعيا شيئاً فشيئاً، وصولاً إلى مرحلة الاستقرار المرحلي على أقل تقدير، لأنّ الاستقرار التام ما زال بعيداً وإن نسبيا، والواقع المعاش في ليبيا سياسياً اليوم ما زال بعيداً عن الاستقرار المرحلي، باعتبار أنّ للاستقرار السياسي مرتكزات وعوامل عدة لإيجاده، قد تكون في مقدمتها "القوة العسكرية والأمنية" للدولة، المفقودة في الحالة الليبية، غير أنّ ذلك تسبقه مرتكزات للعملية السياسية حتى تُعبَّد الطريق نحو الاستقرار، ومن ذلك[7]:

التقارب والتوافق: سواء بين المكونات السياسية للدولة ومدى انسجامها مع بعضها بعضا، أو مع العملية السياسية القائمة في البلاد وتبنيّها والدفع بها نحو الأمام، وهذا لم يتأتَّ في ليبيا بعد، على الرغم من وجود حكومة واحدة في البلاد، إذ إنّ التيارات السياسية المعلنة وغير المعلنة ما زالت تتجاذبها، في تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح والمكاسب. وبالتالي ما زالت الدوّامات السياسية تعبث بالبلاد، وإن أريد لها "نظرياً" غير ذلك.

إيجاد حالة من الاستقرار المجتمعي: وذلك بإيجاد تدابير سياسية واقتصادية، وحتى ثقافية، تجعل من المجتمع أداة ضمان لنجاح العملية السياسية الانتقالية، والرافد الأول لها، فيكون هناك تفاعل حقيقي وبَنّاء بين المكونات المختلفة للمجتمع من جهة، وبين الحكومة والعملية السياسية القائمة في البلاد من جهة أخرى.

الاستجابة للتحدّيات :سواء أكانت هذه التحدّيات داخلية أم خارجية، بتقلباتها المختلفة، والعمل قدر الإمكان على تخطِّيها بخطواتٍ فاعلة على الأرض، ووضع الحلول الناجعة لها. هذا بالنسبة للتحديات الداخلية، أما الخارجية، الإقليمية أو الدولية، أي: المجتمع الدولي، فإنّها عادة ما تكون مرتكزة على المصالح "المطالب "والتهديدات، والتي تكون بإيجاد إيديولوجيات سياسية قادرة على دفع التهديدات، وجلب المصالح بالنسبة للدولة، وكذلك المجتمع الدولي، لضمان بناء حالة من الاستقرار والتهدئة.

المصالحة: تعتبر المصالحة الحقيقية ركيزة قوية لاستقرار الدولة والمجتمع، خصوصاً بعد التقلبات السياسية والأمنية، وحتى الاجتماعية التي مرت بها البلاد في السنوات الأخيرة، سواء أكانت هذه المصالحة بين مشروع السلطة الجديدة والموحدة في البلاد، حتى تصل بالمجتمع والدولة إلى مرحلة الانتخابات المقرّرة في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، أو المصالحة المجتمعية الحقيقية التي يجب أن تكون حاضرة بقوة، خصوصاً في هذه المرحلة من عمر الدولة، والتي بنجاحها تكون الدولة قد أخذت الخطوة الحقيقية والفاعلة والبنَّاءة نحو الاستقرار وبناء الدولة.

المطلب الثاني : التحديات المؤثرة على الاستقرار السياسي في ليبيا

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى وصف وتحليل أهم التحديات التي تعاني منها الدولة الليبية وسنجملها من خلال تحديات أمنية واجتماعية وسياسية.

الفرع الأول: العامل القبلي في ليبيا

تعتبر القبيلة المكون الأساسي لمعظم المجتمعات العربية منذ القدم، ولطالما لعب هذا المكون الدور الأساسي في اندماج وانقسام المجتمعات، وعلى نفس المسار لعب دراكبيرا على صعيد بناء الدول وتقسيمها كذلك، وهذا ما رأيناه على مستوى نظام معمر القذافي البائد، الذي كان مبنيا على دعم قبلي، وبالأخص قبيلة القذاذفة التي ينتمي إليها، والمنتشرة في مدينتي سرت (غرب) وسبها (جنوب)، وقبيلة المقارحة المنتشرة في براك الشاطئ (جنوب)، وقبيلة الورفلة، المنتشرة في مدينة بني وليد (غرب)، وتوصف بأنها أكبر قبائل الغرب الليبي. وهذه القبائل الثلاث كانت

الأكثر تسليحا، وأبناؤها يتولون أرقى المناصب السياسية والعسكرية، قبل أن يتم تهميش قبيلة الورفلة بعد انقلاب فاشل في 1993 .

ونتيجة لفهمه لهندسة المجتمع الليبي قام نظام القذافي عند بداية الثورة بالعمل على تسليح القبائل منتظرا تحويل الصراع من ثورة شعبية ضده إلى حرب أهلية تلعب فيها القبائل الموالية له الدور المركزي، وقد نجح في الحصول على دعم بعض القبائل والتي حاربت إلى جانبه خلال الثورة، إلا أن هذا الانقسام القبلي أدى إلى تفاقم حدة الخصومات خاصة بعد الثورة، ما أدى إلى ظهور ظاهرة النزوح وهي عقبة رئيسية أمام إعادة التماسك الاجتماعي الليبي في مرحلة بناء الدولة ، فلا يمكن أن يحدث أي انتعاش وطني في ليبيا مادام هناك جزء من المجتمع يعيش في مخيمات للاجئين داخل البلاد وخارجها. فبحسب التقديرات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد بلغ عدد النازحين داخل ليبيا إلى ما يقارب 60 ألف نازح، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الليبيين الذين يعيشون في دول الجوار وهم غير مسجلين رسميا كلاجئين ومنه فان هذا الصراع القبلي يستدعي القائمين على الوضع في ليبيا إلى الإسراع في وضع أو إنشاء إطار قانوني من اجل التعامل بعدل مع جميع الأطراف المتضررة وهو ما يلغي رغبة المتضررين في تحقيق العدالة بأنفسهم. بالإضافة إلى أن وجود تصنيفهم للمدن طبع الانتفاضة وهي المدن الشرقية الثائرة التي أخذت المناصب في المؤسسات الانتقالية، والمدن الغربية والجنوبية المحررة الخاضعة لهذه المؤسسات، زاد من احتمال حدوث الحرب الأهلية كنتيجة للثورة والثورة المضادة التي تشيدها المدن الليبية، وهو الأمر الذي يقود للمطالبة بالتقسيم من قبل المدن التي تشعر بالتهميش والإقصاء من العملية السياسية[8].

الفرع الثاني: فوضى السلاح والميليشيات المسلحة

فوضى السلاح:

بعد استيلاء القذافي على السلطة أطلق على القوات المسلحة الليبية تسمية "جيش الشعب المسلح"، وحتى قبيل سقوط نظامه كان الجيش الليبي يضم نحو 130 ألف مقاتل، أي ما يناهز نسبة 2% من عدد السكان، بحيث يتوزع المنخرطون في أركانه ما بين القوات الشعبية المسلحة في الخدمة APOD أو الجيش، والقوات البحرية العربية الليبية، والقوات الجوية الجماهيرية العربية الليبية .LAAF كما حظيت هذه الوحدات بمستوى جيد من التسليح، غير أن حجم العتاد المتاح لم يشفع للجيش الليبي المنظم بالصمود طويلا خلال مواجهته للثورة، حيث أظهرت سريعا سوء تنظيمه وانعدام الخبرة والتدريب لدى قادته الميدانيين، بالإضافة إلى سرعة انكسار روح أفراده المعنوية أمام مضامين الحرب الإعلامية التي أفرزتها المطالب الشعبية التي بشرت بها موجة الربيع العربي، وأدارها ببراعة الثوار المدعومون بالقدرات العسكرية لحلف شمال الأطلسي(NATO) ، وبذلك انهار الجيش الليبي تماما، تاركا خلفه مخازن مليئة بالذخائر وبمختلف أصناف وأحجام السلاح، حيث قدر عددها بـ87 مخزنا دمر منها 21 مخزنا أثناء الثورة. ولفهم طريقة انتشار الأسلحة الليبية وتهريبها، من اللازم التأكيد على أن عمليات نقل العتاد العسكري داخل ليبيا، بدأت بواسطة معاملات تجارية يبرمها المدنيون لشراء ترسانة القذافي في ظل استمرار حالة الفوضى التي تعم

ليبيا قبل أن تتطور مظاهر الانتشار لتصل مرحلة استولت فيها جماعات مسلحة على المخازن الحكومية بالقوة، حتى أصبح البارود الليبي متاحا للجميع بعد سقوط الدولة[9].

لأجل السيطرة على مخازن السلاح، وحقول النفط اندلعت مئات المرات الاشتباكات بين القوات المسلحة الليبية والجماعات المسلحة المناوئة لها، والتي يتضاعف عدد أفرادها وتقوى شوكتها كلما تآلفت أكثر قواها العشائرية وانسجمت مطامعها المناطقية، مع كل ما يمثله ذلك من قيم نقيضه للحياة الديمقراطية والتعددية التي نادى بها منظرو الربيع العربي، ومن مظاهر سقوط الثورة الليبية عودة المجتمع إلى أطره التقليدية جلبا للحماية وأخذا للثأر أحيانا أخرى أو تأكيدا لمكانة مأمولة. ومن ذلك تفشي النزاعات المستجدة على الليبيين والمرتبطة هذه المرة بجنسية قبائل معينة، كالطوارق والتبو غيرهم ممن انتهز الفرصة للعمل على تقوية وتعزيز وجوده وفرض أجندته في الجنوب الليبي أو للسيطرة على طرق التهريب المدرة للربح، وطبقًا للتوصيفات الأمنية الرائجة في المنطقة فإن الحدود الجنوبية بين ليبيا ومالي والنيجر باتت شبه سائبة بحيث تتخذ منها جماعات إرهابية أو إجرامية –إلى جانب ذلك– نقطة تمركز لتخطيط أنشطتها وتنسيق عمليات تخزين ونقل وتهريب العتاد غير المحدودة إلى خارج ليبيا[10].

الكتائب المسلحة في ليبيا:

على الرغم من أن عددا كبيرا من الميليشيات مازال غامضا، يعتبر بعض المجموعات الكبرى وبعض التجمعات جدير بالذكر على وجه خاص، بالنظر إلى أهميته بالنسبة للتطورات السياسية والأمنية.

- مجلس الزنتان العسكري: أحد المجموعات الأكثر قوة وتنظيما في ليبيا
- كتائب مصراتة: هي المنافس الرئيسي للزنتان على السلطة والنفوذ في ليبيا
- كتيبة 17 فبراير:مجموعة إسلامية قوية تتمركز في الشرق، تضم حوالي 12 كتيبة مختلفة، وتضم حوالي 3000 فرد، وتستحوذ على عدد كبير من المخزونات والأسلحة الثقيلة.
- كتيبة درع ليبيا 1 :تنتشر الفروع المهمة لقوات درع ليبيا في كامل التراب الليبي، وتعتبر كتيبة درع ليبيا 1 أهم القوى الرئيسية التابعة لها في الشرق.
- كتيبة أنصار الشريعة (بنغازي):ارتبطت هذه المجموعة بهجوم بنغازي وهي مجموعة إسلامية تشارك في الخدمات العامة والأعمال الخيرية.
- كتيبة شهداء أبو سليم:تقع في درنة شرق بنغازي، وهي مجموعة إسلامية مقاتلة، تعود جذورها إلى الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة، التي كافحت ضد نظام القذافي.
- أنصار الشريعة (درنة): ينظر إليها على أنها فرع راديكالي من كتيبة شهداء أبو سليم، ليست مرتبطة بمجموعة بنغازي لكنها تتقاسم الكثير من العقائد معها.
- غرفة عمليات ثوار ليبيا: تأسست سنة 2013 من اجل حماية وتأمين ليبيا من قبل رئيس المؤتمر الليبي نوري أبو سهمين.

وقد أثرت هذه الجماعات المسلحة والميليشيات على إضفاء حالة من عدم الاستقرار الأمني بسبب الانتشار المتزايد للأسلحة وتوسع نفوذ الجماعات المسلحة وتمدد التنظيمات الإرهابية في الأراضي الليبية مستفيدة من انعدام الاستقرار في دول الجوار ، فيما انقسمت البلاد سياسيا وعسكريا على وقع فوضى السلاح الذي ساهم في تغذية الصراعات داخل البلاد.

وباءت محاولات السلطات التي تولت مقاليد الأمور منذ العام 2011،لتجميع الأسلحة بفشل ذريع حيث ظل المواطنون عموما ومقاتلو الجماعات المسلحة والمليشيات يرفضون تسليم أسلحتهم.وساهم استمرار العنف في ليبيا وانجرار البلاد أكثر فأكثر نحو عدم الاستقرار، في تنامي ظاهرة انتشار الأسلحة التي تتدفق على الجماعات المسلحة والأفراد رغم الحظر المفروض من قبل مجلس الأمن الدولي.

المبحث الثاني: التدخلات الخارجية في ليبيا

سنتطرق في هذا المبحث إلى إدراج مفهوم التدخل الخارجي، وذكر المتدخلين في الشأن الليبي سواء كانت التدخلات دولية أو إقليمية التي أثرت على عدم الاستقرار الأمني في ليبيا، وذكر دوافع كل طرف متدخل.

المطلب الأول:التدخل الخارجي في الأزمة الليبية

شكلت قضية التدخل الخارجي واقعا يحكم العلاقات الدولية في كافة العصور، بيد أن طبيعة هذا التدخل والأدوات المستخدمة هي التي تغيرت مع الوقت، وذلك وفقا لعوامل عدة ، في مقدمتها بنية النظام الدولي، وطبيعة توازنات القوى، وأهداف القوى المتدخلة وطبيعة مصالحها في الدول التي يتم التدخل بها، وكذلك طبيعة المؤسسات الدولية القائمة ودورها في النظام الدولي. فظروف كل مرحلة هي التي حددت شكل التدخل الأكثر استخداما.

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم التدخل الخارجي، وهناك اتجاهات متعددة في تعريف المفهوم، فيتبنى البعض منظورا ضيقا للمفهوم ليقصره على التدخل العسكري المباشر، وهناك من يبالغ في توسيع نطاق المفهوم ليشمل حتى التدخل اللفظي.

وفقا لأهداف التدخل، يمكن الحديث عن التدخل الإنساني أو التدخل لتحقيق أهداف ومكاسب اقتصادية، أو التدخل لتحقيق أهداف سياسية وأمنية. ومشكلة تصنيف التدخل، وفقا لأهدافه، انه غالبا ما تكون الأهداف المعلنة غير الأهداف الفعلية وراء التدخل[11].

المطلب الثاني: دوافع الأطراف المتدخلة في الأزمة الليبية

تختلف دوافع الأطراف المتدخلة في الشأن الليبي كل حسب مصالحه الاقتصادية أو الجيوسياسية، وفيما يلي ذكر لأهم الأطراف المتدخلة مع ذكر أسباب تدخل كل طرف في الأزمة الليبية .

الفرع الأول: تدخل حلف الناتو

عندما أصدر مجلس الأمن الدولي القرارين 1970 و1973 في مارس 2011، كان الغرض المرجح من وراء القرارين لا يتجاوز إحالة الوضع في ليبيا إلي المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية، على أبعد تقدير وذلك مقارنة بحالات مماثلة، على الرغم من أن استصدار القرارين أعتمد من الأساس على معطيات لا تستوجب مثل هكذا إجراءات إذ تم الاعتماد على تقارير إعلامية دون تكليف لجان تقصي حقائق للوقوف على المعطيات الحقيقية على الأرض. وعلى الرغم من أن مضمون القرارات هو فرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير "الحماية للمدنيين"، وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة، إلا أن مهمة الناتو قد تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع مدنية خاصة وعامة ومقرات الدولة بما في ذلك المؤسسات المدنية حيث لم تسلم حتى المستشفيات من القصف[12].

ووفقا للتقرير فقد انتهت عملية "الحامي الوحيد" التي قام بها الناتو في ليبيا يوم 31 أكتوبر 2011 على الساعة 23.59 بالتوقيت المحلي لليبيا.

ووفقا لإحصائيات حلف الناتو التي أعلنها بتاريخ 2 نوفمبر 2011 وصلت المشاركة إلى:

- **القوات العسكرية:** أكثر من 260 طائرة (طائرات مقاتلة، طائرات المراقبة والاستطلاع، طائرات بدون طيار ومروحيات هجومية، طائرات التزود بالوقود).

21 قطعة بحرية (سفن الإمدادات، فرقاطات ومدمرات وغواصات وسفن هجومية برمائية وحاملات الطائرات). وما يناهز 8.000 جندي من عدة دول.

- **العمليات الجوية:** أكثر من 26.500 طلعة جوية، منها 9700 طلعة قصف جوي، بالإضافة إلى طلعات ضرب لتحديد الأهداف ولم يستعمل السلاح في كل مرة.

- **الاستهداف:** دمرت أكثر من 5900 هدف بما فيها الأهداف العسكرية والمدنية، وأكثر من 400 مدفعية وقاذفات صواريخ، وأكثر من 600 دبابة أو عربة ومدرعة.
- **حظر الأسلحة:** تغطية منطقة المراقبة البحرية لحوالي 61000 ميل بحري مربع، حيث تم رصد أكثر من 3100 سفينة وصعد ما يقارب 300 سفينة وحرم 11 سفينة عابرة من وإلى الموانئ الليبية بما في ذلك السفن التجارية وناقلات النفط والوقود.

الفرع الثاني: التدخل الروسي

إن أي تحرك روسي خارج الحدود، منذ الحرب الجورجية في 2008، يشتمل على أهداف إستراتيجية وأخرى تكتيكية ، هدف روسيا الاستراتيجي أكثر وضوحا في الشأن الليبي، بينما لم يزل التكتيكي محل جدل.

استراتيجيا تهدف روسيا إلى تأسيس وجود ثابت ودائم في ليبيا، قريب من ساحل المتوسط الشرقي، يضاف إلى وجودها المتسع في سوريا، يعتقد الروس أنه في حال وقوع مواجهة مع الغرب، فان مقدراتهم البحرية في البحر الأسود لن تستطيع الفوز على قوة بحرية غربية تعبر إلى البحر عن طريق مضيقي البوسفور والدردنيل، سيما أن تركيا في هذه الحالة ستلتزم تعهداتها ضمن حلف الناتو، ولذا فان الدفاع الروسي عن البحر الأسود لابد أن يبدأ بالاشتباك مع البحرية الغربية في شرق المتوسط، قبل عبورها إلى البحر الأسود، والوجود العسكري الروسي في سوريا غير كاف لتحقيق النصر في مثل هذه المواجهة، ولا بد من تأسيس وجود عسكري أخر في جنوب شرقي المتوسط كذلك. وقد حاولت موسكو الحصول من نظام السيسي، مباشرة بعد انقلاب 2013 في مصر ، على قاعدة بحرية غرب الإسكندرية، ولكن السيسي سرعان ما تراجع عن وعوده للروس بعد المعارضة الأمريكية. و الآن، يوفر الصراع والانقسام الليبيان فرصة للحصول على قاعدة عسكرية روسية قرب الساحل الليبي. ولكن الروس يدركون أن هذا الهدف ليس سهلا فلا حفتر يمثل نظام الحكم الشرعي في البلاد، ولا الوضع الليبي وصل مستوى من الاستقرار لمنح الغطاء القانوني لوجود روسي عسكري ثابت ودائم. وهذا ما يجعل التحرك الروسي في ليبيا تدريجيا، واقرب منه إلى التحرك الصريح والقادر على ادعاء شرعية القانون الدولي. مرة عبر المرتزقة، ومرة عبر نشر طائرات حربية، ليس من الواضح بعد من سيقودها، يعتقد الروس أنهم يتجهون للعب دور رئيسي في أي تسوية ليبية سياسية تسمح لهم في المستقبل بتحقيق هدف الوجود الدائم والثابت[13].

الفرع الثالث: التدخل التركي

تشكل عودة النفوذ التركي في ليبيا، هدفا لحكومة السيد رجب طيب أردوغان لا تحويه من فرص استثمارية واعدة وموارد نفطية وعوامل جيوسياسية كبيرة، كنقطة انطلاق للنفوذ التركي في عمق البحر الأبيض المتوسط، وعلى تماس مع أوروبا وأفريقيا والعالم العربي. تستغل تركيا مرحلة الصراع والانقسام التي تشهدها ليبيا حاليا كفرصة مناسبة لبدء تنفيذ مخطط قديم تم إحياؤه عقب ما سمي "بالربيع العربي" والمتمثل في توسيع النفوذ التركي في العالم العربي من خلال بوابة المغرب العربي، ويقتضي نجاح المخطط التركي الذي تم استدعاؤه بغرض تحقيق زعامة اسطنبول على العالم العربي والإسلامي على لمدى المتوسط البدء في تطبيق وصاية ناعمة على بعض البلدان باستغلال حالة التفكك الراهنة. جاء دخول تركيا إلى ليبيا هذه المرة بغطاء من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، وتحت عباءة قوى وتيارات إسلامية متشددة. وافق البرلمان التركي في 2 جانفي 2020 على مذكرة الرئيس أردوغان التي تتيح إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا دعما لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس التي تعاني قواتها من صعوبات في مواجهة قوات الجيش الليبي بقيادة لمشير خليفة حفتر، وفي 27 نوفمبر 2020 وقعت مذكرتا تفاهم بين رئيس حكومة الوفاق فايز السراج والرئيس رجب طيب أردوغان ، الأولى تتعلق بالتعاون لامني والعسكري ، والثانية بتحديد مناطق الصلاحية البحرية في الحر لابيض متوسط، وهذا يعني أن أردوغان حصل على تفويض لنشر قوات في ليبيا، ووفقا لنص لتشرع فان ذلك يأتي بحجة أن التطورات في طرابلس تهدد مصلحة تركيا[14].

الفرع الرابع: التدخل الفرنسي

كانت فرنسا أول الدول اعترافاً بالمجلس الانتقالي الليبي وأكثرها حماساً لدعم الثورة وإسقاط القذافي، لكنها لم تكن الأكثر حماساً لدعم عملية الانتقال السلمي وبناء مؤسسات الدولة، فقد شهدت مرحلة ما بعد سقوط القذافي وحتى 2015 غياباً شبه كامل لفرنسا، لتعود لاحقاً من الباب الخلفي من خلال دعم الجنرال المنقلب على الشرعية، خليفة حفتر، عسكرياً ولوجستياً.

على عكس معظم القوى الأوروبية والدولية التي فضلت عدم التورط المباشر في فوضى المشهد الليبي، انخرطت فرنسا في دعم معسكر الانقلاب، منطلقة في ذلك من عدة منطلقات، أبرزها[15]:

– قوة الاتجاه المناهض للإسلام السياسي في الإليزيه، الذي تصدره وزير الدفاع الأسبق ووزير الخارجية الحالي جان إيف لودريان.

– علاقة لودريان القوية بكل من ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، حيث كان للودريان دور كبير في تحديد ملامح السياسة الخارجية تجاه ليبيا.

–الأهمية الإستراتيجية واللوجستية للجنوب الليبي بالنسبة إلى باريس.

–تقديم باريس دعم الدكتاتوريات لضمان "استقرار" المنطقة على دعم الحريات.

–المصالح الاقتصادية والأمنية المشتركة مع معسكر الثورة المضادة (مصر، والإمارات).

انجرار باريس خلف حلفائها العرب قادها لإخفاقات كبيرة في المشهد الليبي، فقد خسرت قدرتها على التأثير بممارسة العمل الدبلوماسي، كما تحجَّم دورها بدخول روسيا إلى المشهد بقوة من خلال مجموعة فاغنر، واليوم تقف باريس على هامش المشهد الذي تحول إلى ملعب لكل من روسيا وتركيا ومصر.

الفرع الخامس: التدخل المصري

تعد ليبيا عمقاً استراتيجياً بالنسبة لمصر، حيث تربطهما حدود مشتركة تصل إلى 1200 كم، بيد أن القاهرة فيما يبدو قد راهنت على الحصان الخاسر، ومن ثم أصبحت في موقف ضعيف، وتنطلق مصر في موقفها من دعم حفتر من عدد من الدوافع السياسية والاقتصادية، أهمها[16]:

ـ **الدوافع السياسية:** مصر على عداء مع مشروع الربيع العربي، وترى في حكومة الوفاق امتداداً لذلك المشروع، ولهذا تستفيد من الدعم الإقليمي المناهض لمشاريع الربيع العربي، وهي كذلك ترى في القواعد العسكرية هناك،

كقاعدة القرضابية الجوية، تهديداً لأمنها القومي، إضافة إلى أن سيطرة القوات الحكومية على سرت، وتمددها باتجاه الشرق، معناه وجود حكومة الوفاق ومعها تركيا على الحدود المصرية، وهذا ما تخشاه مصر .

_ الدوافع الاقتصادية: مصر تستورد طاقتها من الخارج وعليها ديون متراكمة في هذا المجال، ووجود حكومة ليبية موالية لها سيسهل عملية استيراد الطاقة من ليبيا بسعر أقل، ومدينة سرت تعد المصدر الأول للنفط الليبي، وتمثل المدخل الرئيس للهلال النفطي الليبي . وهي كذلك مستفيدة من الجوار الليبي، والعمالة المصرية في ليبيا وصلت قبل 2011إلى حدود 1,5 مليون، وأخذ هذا العدد يتضاءل من بعد ذلك بحكم الأحداث الدائرة هناك، وتتخوف من ردة فعل حكومة الوفاق بخصوص العمال المصريين المتبقين هناك.

المبحث الثالث: أثر التحديات الأمنية على عملية بناء الدولة في ليبيا

سنتطرق في هذا المبحث إلى إبراز مفهوم ومقومات عملية بناء الدولة ، ثم ندرج إلى تأثير التحديات السابقة الذكر على عملية بناء الدولة وكيف ساهمت في الإبقاء على حالة الفوضى في ليبيا.

المطلب الأول: مفهوم عملية بناء الدولة

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم والتعاريف المقدمة من طرف أهم المفكرين فيما يخص بناء الدولة ، ثن سنذكر أهم أسس وعوامل بناء الدولة .

الفرع الأول: بناء الدولة

يعرف القانون الدولة " :بأنها مؤسسة تمارس سيطرتها السياسية على إقليم وشعب محددين " أو أنها "التنظيم السياسي والقانوني للأمة التي تجسدها" .ويضيف مؤلف ومعجم الحقوق الدستورية " بأن الدولة شخصية اعتبارية تمتاز بحيازة سلطات القدرة العامة، بإخضاع التبعيات المرتبطة بها. [17]»

أما بناء الدولة هو مصطلح عام يستخدم لوصف (إعادة) البناء الوظيفي البلدان، وبعبارة أخرى البلدان التي قادرة على تزويد مواطنيها الوظائف والخدمات الأساسية، بناء الدولة هو دائما ذاتي المنشأ العملية التي يجب أن تتم على المستوى المحلي. يجب على الأطراف الخارجية تقديم الدعم فقط[18] .

يعرف فرانسيس فوكوياما بناء الدولة على أنها تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على الاكتفاء الذاتي، ومدى قدرتها عبر مختلف وظائفها وأنشطتها ومجالاتها على توفير الأمن والنظام والمرافق والخدمات على المستوى الداخلي من جهة، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي والتعليم وحماية البيئة ، ورسم السياسات الصناعية والاجتماعية وإعادة توزيع الثروات، بمعنى قوة الدولة وقدرتها المؤسساتية والإدارية على تنظيم السياسات وسن الأنظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ[19].

وبناء الدولة هو خلق وتقوية المؤسسات اللازمة لدعم الاقتصاد والتنمية الاجتماعية والسياسية على المدى الطويل وتشمل مؤسسات الدولة[20]:

الهيئة التشريعية: لسن القوانين.

الأنظمة القضائية، لتفسير القوانين.

الوكالات التنفيذية، مثل الإدارات، الخزنة، التعليم، النقل و التجارة.

قوات الشرطة والجيش لتوفير الأمن.

الفرع الثاني: عوامل بناء الدولة

ويبرز إسهام ابن خلدون في التنظير لعملية بناء الدولة من خلال تحديد العوامل الفاعلة ذات الأثر الحاسم في التجربة الحضارية الإسلامية عموما، وتشكل الدولة تحديدا فهذه العوامل هي[21]:

- الايدولوجيا، مما يقصده في هذا المجال الدين، الذي يعتبر شرطا ضروريا لقيام دولة العرب ولكن غير كافي لان الدعوة الدينية نفسها، وهي تستهدف تغيير الأوضاع القائمة، لا تتم إلا عندما تتبناها جماعة قوية بعددها، ملتحمة بعصبيتها.
- العصبية التي لعبت دورا كبيرا وأساسيا في عدم استقرار الحكم في تاريخ الإسلام وقصر أمد الدولة فيه. إن التاريخ الإسلامي في نظر ابن خلدون كان تاريخ صراع عصبيات ، اكتسى في معظم الأحوال غطاءا دينيا، لكن في العمق كان يحركه "النحلة المعاشية".
- مما يدل على حضور العامل الاقتصادي بقوة في تفسير هذه الظاهرة، بالإضافة إلى تأثير الطبيعة والمناخ " الخصب والجدب" كما يسميه.

بشكل عام تتمثل مقومات الدولة أساسا في ما يلي:

- القدرة على بسط الأمن.
- ترسيخ سلطة الدولة على كامل التراب الوطني.

ومنه تعتبر عملية بناء الدولة من مستلزمات تحقيق التنمية والأمن والاستقرار، ذلك أن مفهوم بناء الدولة يعني إنشاء مؤسسات حكومية جديدة وتقوية الموجودة منها على أسس دستورية وقانونية تتميز بالفاعلية والرشادة الحكيمة في أداء مهامها، وتؤسس لبناء الثقة بين الحاكم والمحكوم، مع وجود أبنية اجتماعية مستقرة يحكمها التفاعل، والتراضي والتعايش بين مختلف مكونات المجتمع.

المطلب الثاني: تأثير التحديات الأمنية على بناء الدولة الليبية

يبرز أثر التحديات الأمنية على عملية بناء الدولة في ليبيا من خلال مجموعة من النقاط أهمها التأثير الكبير والمباشر للتدخلات الدولية سواء من الإقليمية أو الدولية ، وكذا الانتشار الكبير للأسلحة في الداخل الليبي وما صاحبه من زيادة كبيرة في عدد الميليشيات والذي ساهم في تأزم كبير للوضع الأمني في ليبيا.

الفرع الأول: أثر التدخل الدولي على بناء الدولة في ليبيا

تثير تجربة التدخل الدولي في ليبيا، عبر الأمم المتحدة، الجدل حول أهداف الأمم المتحدة وسياساتها تجاه الاستقرار السياسي، وخصوصا فيما يرتبط بالآثار السياسية المترتبة على قرارات مجلس الأمن منذ اندلاع ثورة 17 فيفري 2011. وهنا يمكن الإشارة إلى انه على الرغم من سقوط معمر القذافي، فقد تراجعت المساهمات الدولية في بناء نظام سياسي جديد في ليبيا، بشكل أدى إلى دخول الدولة في حالة فوضى دستورية وسياسية[22].

من الناحية القانونية ، استند التدخل الدولي إلى مفهوم مسؤولية الحماية الذي جاء بمنزلة تطوير سياسات التدخل في الشؤون الداخلية. وفي حالة ليبيا، مرت سياسات الأمم المتحدة بمرحلتين، كانت الأولى متمثلة في التدخل العسكري (حلف الأطلسي) وفرض عقوبات واسعة على الحكومة الليبية وحصارها دوليا، أما المرحلة الأخرى فقد اتسمت بوضع ليبيا تحت المفهوم الواسع للتدخل، بحيث يمتد دورها إلى متابعة بناء النظام السياسي الجديد ورعايته، فالتدخل هنا يهدف إلى دعم المرحلة الانتقالية ودعم العملية السياسية، وفي حين انحسر الاهتمام التدخل الدولي في الإطاحة بمعمر القذافي، فقد اتسمت المرحلة اللاحقة بغياب تصور لبناء نموذج للانتقال السياسي، فيما انخفض دور المنظمة الدولية من مستوى الإكراه على فرض سياسات لبناء النظام الجديد ، إلى مستوى الإشراف على العمليات السياسية ومتابعتها. و كانت سياسات (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا) أكثر ارتباطا برؤية(المبعوث الخاص)، وهو ما يثير النقاش حول تغير سياسة الأمم المتحدة تجاه التعامل مع الأزمة الليبية. [23]

ومنه وفي ظل هذا النمط من التدخل، تحولت المسألة الليبية إلى أزمة سياسية أدت إلى طول الفترة الانتقالية وتعثر العملية السياسية كل مرة.

من خلال التدخل الدولي في ليبيا، نجد أن هذا التدخل له تأثير سلبي على ليبيا من خلال: [24]

_ قيام قوات حلف الناتو إلى بقصف مواقع مدنية ومقرات حكومية لا تتسم بأهمية عسكرية واضحة مما أدى إلى سقوط ضحايا من المدنيين، بالإضافة إلى تقديم الدعم للثوار بكل أنواع الأسلحة ولقد أدى التدخل العسكري المدعوم بالمال والسلاح إلى زيادة الاعتبارات والاختلافات القبلية وتوظيفها بشكل سلبي.

_ مساعدة التدخل العسكري لانتشار جماعات العنف والسلاح التي ساعدت في تلغيم الساحة الأمنية الليبية، حيث وجدت التنظيمات المتطرفة بيئة مناسبة لممارسة أنشطتها الإرهابية إلى جانب إطالة مدة الصراع وتضاعف

عدد الضحايا وتعرض عدد من المدنيين للتعذيب والقتل من قبل ميليشيات مسلحة وكانت بمساعدة غربية ، كل ذلك قاد إلى تكريس انتهاك حقوق الإنسان.

_ تشجيع المزيد من توريد الأسلحة التي وصلت حسب تقديرات الأمم المتحدة إلى ما بين 22، 28 مليون قطعة سلاح ووجود أكثر من عشرة ألاف تاجر سلاح في ليبيا، وهذه التجارة غير الشرعية للسلاح أدت إلى تأثيرات قبلية واجتماعية كبيرة وأدت إلى زيادة حدة الصراعات بين القيادات العسكرية.

_ ساهم التدخل الدولي في نشر الفوضى خصوصا على الحدود، حيث أن تأمين الحدود أصبح من ضمن التحديات التي تواجهها ليبيا.

_ الآثار السلبية الاقتصادية والمالية، حيث أن الاقتصاد الليبي تراجعت معدلاته بصورة ضخمة حيث سجلت الواردات انخفاضا بنحو 35بالمائة.

الفرع الثاني: أثر انتشار الأسلحة والميليشيات على الوضع في ليبيا

يعتبر الانتشار الواسع والكثيف للأسلحة في ليبيا، فاعلا رئيسيا في استمرار تأزم الأوضاع الأمنية فيها. من خلال سيطرة كل الفصائل السياسية والقوى الفاعلة فيها عليه، وبالخصوص أن هذه القوى لها أعضاء في مختلف الميليشيات والكتائب التابعة للثوار، وتمتلك السلاح الكثير بمختلف الأنواع، الخفيف منه والمتوسط والثقيل من مسدسات وكلاشينكوف، إلى مضادات الطيران وراجمات الصواريخ ومدافع الهاون وغيرها من الأسلحة الفتاكة والمدمرة التي باتت تهدد الاستقرار السياسي والأمن الإنساني في ليبيا وجوارها، والسيطرة الكاملة على كل مخازن الأسلحة والعتاد الموجود في كل البلاد، والتي كان يعززها القذافي طوال فترة حكمه، ولعل احد أهم تجليات انتشار السلاح داخل ليبيا هو عسكرة القبيلة، حيث تتنافس القبائل على التسلح دفاعا عن مصالحها أو عدم تهميشها في مرحلة تقسيم الثروة والسلطة بعد القذافي، ولعل أبرز دليل على ذلك، الاشتباكات التي دارت في الكفرة جنوب ليبيا بين قبائل التبو ذات الأصول الإفريقية التي تشكو من التهميش، والزوي ذات الأصول العربية[25].

خاتمة:

- يمكن إدارة ليبيا والوصول إلى الاستقرار السياسي ومرحلة بناء الدولة بكل مقوماتها من دون تنازلات تقدمها القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة والفاعلة على مستوى الساحة الليبية، وان الحل الأمثل هو حل يتأتى من الداخل الليبي وليس من خارجه ، وانه يجب تحويل طاقات وأفعال النخب الحاكمة السياسية منها والأمنية نحو الحرص على بناء مؤسسات وطنية ، والاهتمام بالصالح العام ووحدة الدولة قبل كل شيء ، وعدم السماح لأي جهة مهما كان موقفها أو توجهها من فرض نفسها وقراراتها بالقوة لان ذلك سيبقى ليبيا تدور في دائرة من الحروب الأهلية مدمرة ، خاصة مع انتشار السلاح في مجتمع تحكمه الروابط القبلية والجهوية والمناطقية .

- أن الاستقرار السياسي والمجتمعي للدولة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع والدولة ومدى انسجامهما بعضهما مع بعض، باعتبار أنّ المجتمع والشعب هو من يدافع عن العملية السياسية، والدفع بها نحو الأمام والنجاح، والعكس هو الصحيح، كما أنّ أيّ استقرار سياسي لا بد أن يكون مقروناً بالمشاركة السياسية من التيارات المختلفة في البلاد، وأن تكون موجودة في صناعة القرار، لأنّها تشكّل إطاراً مهماً للعملية السياسية، خصوصاً في الحالة الليبية، باعتبار أنّ الذي أوجد الحكومة الواحدة للبلاد هو الحوار والتوافق. وفي المقابل، لا يمكن جعل العملية السياسية في البلاد رهينة التقلبات والمصالح الضيقة للتيارات السياسية والتوجهات المختلفة، والتي عادة ما تغذّيها أطراف خارجية.
- التدخلات الخارجية ساهمت في إسقاط نظام القذافي بسرعة، وهو ما اثر سلبا على مكتسبات الثورة الليبية معتمدا في ذلك على زيادة حدة الخلافات بين كافة أطياف المجتمع الليبي و زيادة حدة الصراعات والانقسامات القبلية والجهوية، فتحولت ليبيا إلى منطقة لممارسة النفوذ الأجنبي بأياد عربية وداخلية، وأصبحت معها ليبيا ساحة لفوضى جماعات العنف والميليشيات المسلحة المتناحرة، على اختلاف مسمياتها بأبعادها السياسية و المناطقية وفق حسابات ضيقة الأفق. مما أدى إلى تعثر المسار الديمقراطي ومنه عملية بناء الدولة الليبية.
- التدخلات الأجنبية للدول في الأزمة الليبية قد ساهم بشكل كبير في زيادة تأزم الوضع في ليبي، حيث أن الدور الخارجي للدول المتدخلة تحول من دور مساعد على تهدئة الوضع ودعوة الأطراف المتنازعة إلى طاولة الحوار، إلى حرب لوكالة ما بين الدول سواء المنضوية تحت لواء حكومة فايز السراج ودول متحالفة مع العقيد خليفة حفتر، وما زاد الأمر سوءا التمويل المستمر للأسلحة والمرتزقة لكلا الطرفين.
- أخذت الأزمة الليبية منحى تصاعدي خطير نتيجة كثرة المتدّخلين وبسبب كذلك تضارب مصالح الدول المتدخلة ممّا زاد من احتمالية استمرار الحرب الأهلية في ليبيا لسنوات طويلة، ويعود هذا التّدخل الأجنبي الذي حرص منذ البداية على تهيئة الطريق من أجل حماية مصالحه بليبيا قد ترك عدّة آثار وتداعيات خطيرة على عملية استعادة السلام في ليبيا.

وفي الأخير ارتأينا أن نختم موضوع دراستنا ببعض الاقتراحات والتوصيات:

- عملية بناء الدولة عملية تبدأ من الداخل الليبي لذلك ينبغي إبعاد كل الأطراف المتدخلة عن هذا الشأن.
- الاستعانة ببعض الأطراف الإقليمية في الحد من تأزم الوضع، بناءا على مصالح مشتركة.
- التخلص من الكم الهائل من الأسلحة والعمل على عدم توريد المزيد، ونفس الشيء بالنسبة للمرتزقة.

المراجع:

أولا: الكتب

1_ فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة : النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، (الرياض، مكتبة العبيكان ، 2007).

ثانيا: المقالات

1_ محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جوان 2016.

2_ شاهر إسماعيل الشاهر، التفتيت بالأقليات (الأقليات وعدم الاستقرار السياسي للدول)، مجلد روافد ، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019.

3_Rosarlo cervantes martinez jorge villasenor_becerra، political stability and economic growth, vol1, no 01, january 2015

4_ لزهر عبد العزيز وخالد صولي، دور التنوع القبلي والتدخل الأجنبي في تعطيل مشروع بناء الدولة في ليبيا، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ،جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الأول، المجلد الرابع ، مارس 2019.

5_ خيري عبد الرزاق جاسم، "العلاقة بين المؤسسات السياسية وحكم القانون ودورهما في بناء الدولة"، المجلة السياسية والدولية، العدد 28، ديسمبر 2015.

6_ رشا عطوة عبد الحكيم ضبيش، التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب-دراسة حالة ليبيا_ ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 13 ،جانفي 2022.

7_ دريسي حنان، الانعكاسات الأمنية للازمة الليبية على دول الجوار: تجارة السلاح أنموذجا، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 10، 2018.

ثالثا: المذكرات

1_ كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012.

رابعا: الوثائق

2_ أحمد القرني، "النفوذ التركي في الأزمة الليبية.. التداعيات السياسية والأمنية"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 6 جانفي2021.

3_ خط دفاع متقدم: أهداف تدخل موسكو في ليبيا، مركز الجزيرة للدراسات ، تقرير في 31 ماي 2020.

4_ خيري عمر، تغير التدخل الدولي في ليبيا: الانتقال من التماسك إلى التنافس، وحدة الدراسات التركية العربية، جانفي ، 2020

5_Karla Henning ، What is state building and how do we promote it in fragile countries? KfW Development Research ،no 16 ,24 August، 2017

خامسا: مواقع الانترنت

1_ الفيتوري شعيب، الاستقرار الليبي بين الواقع والمأمول، 6 ماي 2021، انظر الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk/opinion يوم 2022/6/26 .

2_ عبيد اميجن، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، انظر الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/en/node/3763 يوم 2022/7/4

3_ خديجة عرفة محمد ، من العسكرة للحصار، أشكال وأدوات التدخل الخارجي في شؤون الدول، انظر الرابط التالي: https://academia-arabia.com/ar/reader/2/58436 يوم 2022/7/3

4_ بالتفاصيل والأرقام.. هكذا دمر الناتو ليبيا وأسقط النظام ،حسين مفتاح-بوابة إفريقيا الإخبارية 01 افريل2019 انظر الرابط التالي:https://www.afrigatenews.net/article في 2022/7/1

5_ يوسف لطفي ، التدخلات الخارجية في ليبيا ..الأسباب والنتائج في 2021/11/22 انظر على الرابط التالي: https://fikercenter.com/2021/11/22 / في 2022/7/3

6_ مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، "حدود التدخل المصري في ليبيا "،شوهد 2021/8/31 أنظر الرابط التالي: /fikercenter.com//assets/uploads//

7_ Rich world, poor world:a guide to global development state building and global development، center global for development, https://www.cgdev.org/sites/default/files/2848_file_STATE_BUILDING1_0.pdf

8_ دراسة في مخبر الفينومينولوجيا وتطبيقاتها، مقاربة بناء الدولة في ظل العولمة: قراءة في جدل الحقيقة الكونية وثقافة الخصوصية ،تم تصفح الموقع يوم 10 فيفري 2021 انظر الرابط التالي:-http://labopheno.com/lms/logos-revu/l-3-4/course/mokaraba

الهوامش:

[1] محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جوان 2016 ص ص 309-310.

[2] محمد الصالح بوعافية، مرجع سابق، ص 310.

[3] كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012، ص 50.

[4] شاهر إسماعيل الشاهر، التفتيت بالأقليات (الأقليات وعدم الاستقرار السياسي للدول)، مجلد روافد ، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019.ص ص 140-141.

[5] مرجع سابق، ص 141.

[6] Rosarlo cervantes martinez jorge villasenor_becerra، political stability and economic growth, vol1, no 01, january 2015 .p 79

[7] الفيتوري شعيب، الاستقرار الليبي بين الواقع والمأمول، 6 ماي 2021، انظر الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk/opinion يوم 2022/6/26 على الساعة 21:00.

[8] لزهر عبد العزيز وخالد صولي، دور التنوع القبلي والتدخل الأجنبي في تعطيل مشروع بناء الدولة في ليبيا، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ،جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الأول، المجلد الرابع ، مارس 2019. ص 358.

[9] عبيد اميجن، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، انظر الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/en/node/3763 يوم 2022/7/4 على الساعة 12:30.

[10] المرجع سابق.

[11] خديجة عرفة محمد ، من العسكرة للحصار، أشكال وأدوات التدخل الخارجي في شؤون الدول، انظر الرابط التالي: https://academia-arabia.com/ar/reader/2/58436 يوم 2022/7/3 على الساعة 16:00

[12] بالتفاصيل والأرقام.. هكذا دمر الناتو ليبيا وأسقط النظام ،حسين مفتاح-بوابة إفريقيا الإخبارية 01 افريل2019 انظر الرابط التالي: https://www.afrigatenews.net/article في 2022/7/1 على الساعة 19:30.

[13] خط دفاع متقدم: أهداف تدخل موسكو في ليبيا، مركز الجزيرة للدراسات ، تقرير في 31 ماي 2020.ص 4.

[14] أحمد القرني، "النفوذ التركي في الأزمة الليبية.. التداعيات السياسية والأمنية"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 6 جانفي 2021، ص 3.

[15] يوسف لطفي ، التدخلات الخارجية في ليبيا ..الأسباب والنتائج في 2021/11/22 انظر على الرابط التالي: https://fikercenter.com/2021/11/22 / في 2022/7/3 على الساعة 14:00

[16] مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، "حدود التدخل المصري في ليبيا "،شوهد 2021/8/31 أنظر الرابط التالي: /fikercenter.com//assets/uploads//

[17] خيري عبد الرزاق جاسم، "العلاقة بين المؤسسات السياسية وحكم القانون ودورهما في بناء الدولة"، المجلة السياسية والدولية، العدد 28، ديسمبر 2015،ص13- 14.

[18] Karla Henning ، What is state building and how do we promote it in fragile countries? KfW Development Research ،no 16 ,24 August، 2017.p01 .

[19] فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة : النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، (الرياض، مكتبة العبيكان ، 2007)، ص 11

20 Rich world, poor world:a guide to global development state building and global development، center global for development, https://www.cgdev.org/sites/default/files/2848_file_STATE_BUILDING1_0.pdf

[21] دراسة في مخبر الفينومينولوجيا وتطبيقاتها، مقاربة بناء الدولة في ظل العولمة: قراءة في جدل الحقيقة الكونية وثقافة الخصوصية ،تم تصفح الموقع يوم 10 فيفري على 2021 الساعة 23:00متاح على الانترنت:-http://labopheno.com/lms/logos-revu/l-3 4/course/mokaraba

[22] خيري عمر، تغير التدخل الدولي في ليبيا: الانتقال من التماسك إلى التنافس، وحدة الدراسات التركية العربية، جانفي ، 2020 ،ص 01.

[23] مرجع سابق، ص 01.

[24] رشا عطوة عبد الحكيم ضبيش، التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب-دراسة حالة ليبيا_ ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 13 ،جانفي 2022. ص 29.

[25] دريسي حنان، الانعكاسات الأمنية للازمة الليبية على دول الجوار: تجارة السلاح أنموذجا، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 10، 2018. ص 137.